

90% من سكان بلدان منظمة البلدان الإسلامية لا يتعاملون بمعاملات ربوية وغير معنيين بشمول الخدمات المالية

- 75% من السكان المسلمين لا يملكون الاموال الكافية للولوج في اي عملية مصرفية
- الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول وغيرها من المبتكرات التقنية تساعد على توسيع الخدمات المالية لتشمل الفقراء والنساء وغيرهم من الجماعات التي لا تحصل على خدمات كافية
- الاشتغال المالي ينبغي ألا يكون معناه توفير الخدمات المالية للجميع بأي ثمن

كتب معن البرازي

مراقب ومدقق شرعي - AAOIFI

رئيس مجلس ادارة شركة داتا للاستشارات

يقول تقرير للبنك الدولي للتنمية المالية العالمية صدر مؤخرا في تشرين الثاني 2013 ان إدخال ادوات مالية مطابقة للشريعة الإسلامية يعتبر عاملا ايجابيا في تحفيز الاشتغال المالي لدى سكان منظمة دول التعاون الإسلامي. ويقول التقرير ان اكثر من 700 مليون من فقراء العالم يعيشون في بلدان غالبية سكانها من المسلمين ويفتقرون الى اي نوع من التسهيلات المصرفية. ويرجع هذا الامر الى ان معظم المسلمين لا يحبذون التعامل مع الاسواق المالية التقليدية نظرا لمعتقداتهم التي تحرم التعامل بالربا والفوائد الثابتة على القروض وهم يفضلون مبدأ المشاركة التي توجبها الشريعة الإسلامية في تحمل مخاطر القرض وبالتالي تقاسم المخاطر الناتجة عنها. ويضيف التقرير انه اذا ما اخذنا نتيجة الاستطلاع ان 90% من سكان بلدان منظمة البلدان الإسلامية لا يتعاملون بمعاملات ربوية وهذا يفسر ان 25% من البالغين في هذه الدول فقط يملكون حسابات في مؤسسات مالية تقليدية وزيادة يملك 9% من هؤلاء حسابات ادخار في هذه المؤسسات مقارنة مع ممن شملهم الاستطلاع والذين يؤكدون ان الاسباب العفائية هي التي تمنعهم من فتح حسابات ربوية مقارنة بنسبة 7% في بلدان منظمة العالم الإسلامي اضافة الى 12% في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

TABLE B1.4.1 OIC Member Countries and the Rest of the World

% of respondents, unless otherwise indicated	All	OIC countries	Non-OIC countries
Have an account at a formal financial institution*	50	25	57
Reason for not having an account			
religious reasons*	5	7	4
distance*	20	23	19
account too expensive*	25	29	23
lack of documentation*	18	22	16
lack of trust	13	13	13
lack of money*	65	75	61
family member already has an account*	23	11	28

Source: Calculations based on the Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, World Bank, Washington, DC, <http://www.worldbank.org/globalfindex>.

* The means t-test between the Organization of Islamic Cooperation (OIC) and non-OIC countries is significant at the 1 percent level.

صدر البنك الدولي تقريره الفصلي حول التنمية المالية العالمية GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT حول اشتغال الخدمات المالية FINANCIAL INCLUSION وخسر هذا المصطلح بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات الذين يستعملون الخدمات المالية وهو مصطلح مغاير لمصطلح ACCESS TO FINANCE أي من يستطيع الحصول هذه الخدمات . ويقول البنك الدولي ان قياس اشتغال الخدمات المالية يعطي فكرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لها من دور رئيسي في مكافحة الفقر المدقع والرفاه العام والتنمية المستدامة . ويقول القيمون على هذا التقرير ان نتائج التقرير تظهر الشرح الكبير والتفاوت بين الذين تشملهم الخدمات المالية والمحرمون منها ، وعلى سبيل المثال يقول التقرير ان اكثر من ملياري ونصف شخص لا يستطيعون الحصول على هذه الخدمات مما يؤثر على عدم طلب هذه الخدمات نظرا لعدد من المعوقات اهمها الكلفة والبعد الجغرافي وطبيعة المستندات المطلوبة . الا انه في الجهة المشرفة لهذا الموضوع يقول التقرير ان تطور الخدمات الالكترونية قد لعب دورا ايجابيا في تطور هذه الارقام وقد اكد 78% من الذين شملهم احصاء البنك الدولي ان هذا المؤشر تطور ايجابيا في السنوات الخمس الاخيرة مع العلم ان فتح حسابات مصرفية جديدة لا يعني بالضرورة استعمال هذه الحسابات

TABLE B1.4.2 Islamic Banking, Religiosity, and Household Access to Financial Services

Indicator	All countries	OIC countries	OIC countries with religiosity > 85%	Non-OIC countries
OIC dummy	5.79***
GDP per capita, US\$, 1,000s	0.02	0.38**	0.43**	-0.005
Islamic assets per adult, US\$, 1,000s	-0.18*	-0.61***	-0.65**	-3.85
Observations	137	41	32	96
R-squared	0.21	0.06	0.08	0.00

Sources: Based on the Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, World Bank, Washington, DC, <http://www.worldbank.org/globalfindex>; World Development Indicators (database), World Bank, Washington, DC, <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>; Bankscope (database), Bureau van Dijk, Brussels, <http://www.bvdinfo.com/en-gb/products/company-information/international/bankscope>.

Note: Dependent variable: percentage of adults citing religious reasons for not having an account. Regressions include a constant term. Robust standard errors are reported.

.. indicates that the variable could not be included in the regression. OIC = Organization of Islamic Cooperation.

Significance level: * = 10 percent, ** = 5 percent, *** = 1 percent.

يفيد تقرير جديد للبنك الدولي بأن فئات السكان من ذوي الدخول المنخفضة هم أكثر الناس استفادة من المبتكرات التقنية مثل نظم الدفع عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية من خلال المحمول والتعرف على هوية المقترض على أساس بصمات الأصابع ومسح حذقات العيون.

ويوضح تقرير التنمية المالية في العالم 2014: الاشتغال المالي إن ذلك مرجعه أن تلك المبتكرات تساعد على خفض تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها للفقراء والنساء وسكان الريف، ولاسيما من يعيشون في مناطق نائية قليلة السكان لا توجد فيها فروع لبنوك تقليدية.

ويظهر التقرير ان 3% من سكان منطقة دول العالم الاسلامي يؤكد ان البعد الجغرافي عن المراكز المالية يمنعهم من الحصول على اي خدمة مالية مقارنة ب 11% من سكان العالم اجمع. اضافة الى هذه الارقام يؤكد 29% من العملاء المسلمين ان كلفة الشمول المالي مرتفع ويقول 22% انهم لا يملكون معلومات كافية حول كيفية ادارة هذه الحسابات فيما يؤكد 13% انهم غير مهتمين لان احد افراد عائلاتهم يملك حسابا مصرفيا. اما المؤشر الابرز لهذا الاحصاء فيؤكد ان 75% من السكان المسلمين لا يملكون الاموال الكافية للولوج في اي عملية مصرفية ! وعلى الرغم من النتائج المبهرة لهذا الاحصاء الا ان البنك الدولي يؤكد ان

التفاوت الكبير يحكم طبيعة العلاقة بين المسلمين و عملية الاشتغال المالي . وعلى سبيل المثال تتفاوت هذه النسبة بين 34% في افغانستان مقارنة ب 1% فقط في ماليزيا.

TABLE B1.4.3 Islamic Banking, Religiosity, and Firm Access to Financial Services

Indicator	All countries	OIC countries	OIC countries with religiosity > 85%
OIC dummy	8.59**
GDP per capita, US\$, 1,000s	-1.23***	-6.12***	-5.79***
Islamic banks per 100,000 adults	-52.70*	-61.97*	-108.76**
Observations	107	32	24
R-Squared	0.25	0.35	0.38

Sources: Calculations based on Enterprise Surveys (database), International Finance Corporation and World Bank, Washington, DC, <http://www.enterprisesurveys.org>; World Development Indicators (database), World Bank, Washington, DC, <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>; Bankscope (database), Bureau van Dijk, Brussels, <http://www.bvdinfo.com/en-gb/products/company-information/international/bankscope>.

Note: Dependent variable: percentage of firms identifying access to finance as a major constraint. All regressions include a constant term. Robust standard errors are reported.

- indicates that the variable was not included in the regression. OIC = Organization of Islamic Cooperation.

Significance level: * = 10 percent, ** = 5 percent, *** = 1 percent.

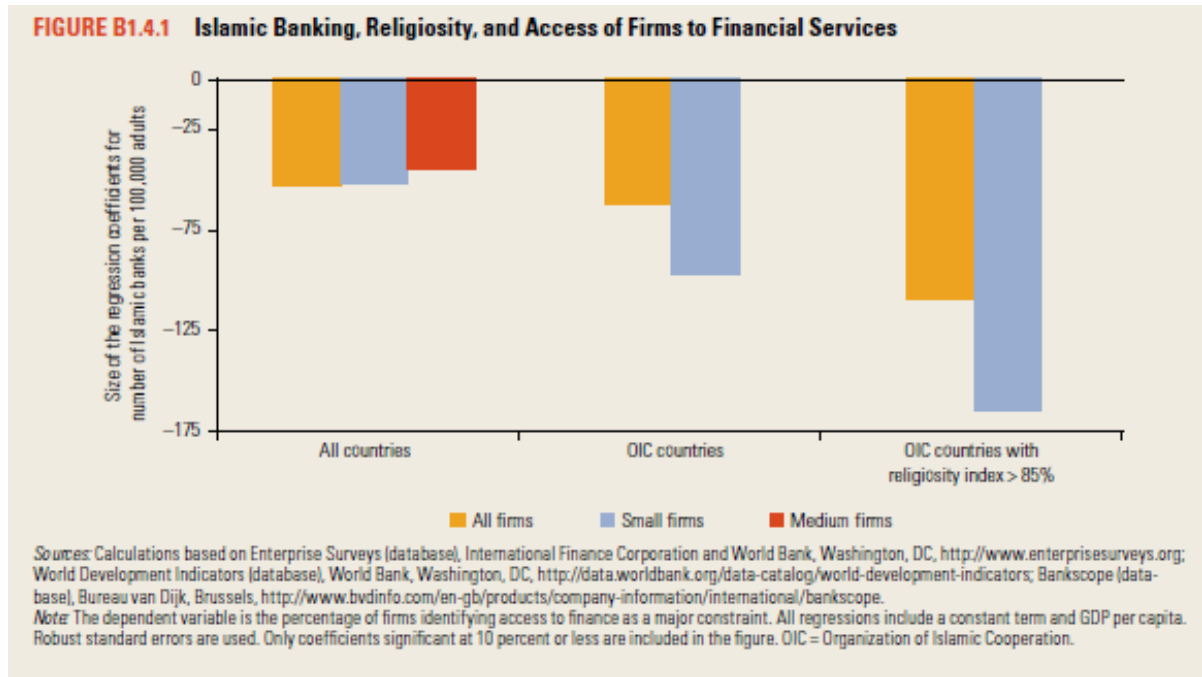
ويوضح التقرير على سبيل المثال انه من اصل 6 ملايين حساب جديد في جنوب افريقيا لم يستعمل منها الا 3.5 مليون حساب ، و اضاف التقرير ان زيادة عدد التسليفات ليس بمؤشر ايضا على اشتغال الخدمات المالية لان هذا العامل قد يؤثر على فقامة ازمة ثقة وهذا ما اكدته الازمة المالية الامريكية عام 2010 وما اكدته ازمة القروض الميكروية MICRO CREDIT في الهند والتي نتجت عن زيادة حالات عدم السداد. ومما يزيد الموضوع تعقيدا (بحسب التقرير عينه) ان اكثر من 50% في المسح افادوا انهم يملكون اكثر من حساب مصرفي .

اما اهم النتائج التي اوردها التقرير فهي :

- حوالي 2.5 ملياري نسمة (اي نصف سكان الارض) لا يملكون حسابا مصرفيا.
- 34 في المئة من المؤسسات التي شملتها الاحصاءات في 137 بلدا تمتلك حسابا مصرفيا ، اما في البلدان النامية فتصل هذه النسبة الى 51 في المئة ، وقد اوضح 35 في المئة من هذه المؤسسات في البلدان النامية ان معوقات تطوير الاعمال هي بجوهرها معوقات التمويل وتصل هذه النسبة الى 16 في المئة ضغط في البلدان الصناعية.
- لا سبيل الى تجاوز حالات الفقر المدقع والتخلف الا عبر توسيع اطر اشتغال الخدمات المصرفية واهمها سبل الادخار واليات الدفع ، اما الحصول على اي نوع من التسليفات فهو عامل غير جوهري لهذه الغاية.
- ويلفت التقرير النظر ان الحصول على التسليف في اي طريقة كانت لا يعني زيادة اشتغال المالية ، فالحصول عليها هي عملية مسؤولة يجب ان تنعكس ايجابا على التنمية.
- ان قطاع مالي خلاق ومتطور يقدم خدمات وادوات مالية متنوعة هو اداة سياسية لزيادة افق اشتغال المالية.
- ان تطور افق وسائل العمليات المالية يتطلب السيطرة على التشوهات المالية MARKET DISTORTION وهذا يتطلب دورا رياديا للرقابة المالية وتكوين المنافسة الشريفة واعتماد انظمة اعمال تتأقلم وحاجات الافراد والمؤسسات.
- ان استعمال التقنيات الالكترونية الحديثة مثل اليات الدفع عبر الهواتف والحواسيب النقالة واستهداف العملاء الذين يحسنون استعمالها ينعكس ايجابا على كلفة المعاملات المالية اضافة الى تطوير

القطاع المصرفي وادواته وخيراته واعداد المؤسسات المالية اضافة الى تديب كوادره البشرية للتعامل مع كافة الحالات والاحتياجات.

- تبين الدراسات ان للحكومات دور رئيسي في تنمية معايير للشفافية والافصاح وقوينة مجتمعات الاعمال ووصولاً الى عدم تضارب المصالح المشاركة فيه.
- ان توفير القروض وبرامج الدعم للتسليفات قد ينعكس ايجاباً على شمولية الخدمات المالية بشكل ايجابي وخاصة في المجتمعات الزراعية لان عدم اشتمال الخدمات المالية غالباً ما يكون نتاجاً لنسب المديونية العالية وعليه فان المطلوب في غالب الاحيان اعادة جدولة الديون عوضاً عن سلة واسعة من التحفيزات المالية وذلك لضمان عدم المخاطرة في زعزعة النظام المالي.



وتفيد الاحصاءات المؤشر المالي (GLOBAL FINDERS) ان حوالي 51% من السكان المسلمين في دول منظمة التعاون الاسلامي لا يملكون حساباً مصرفياً او انهم غير معنيون بأي نوع من انواع الاشتغال المالي. ويلاحظ التقرير ان الفقر المدقع في بعض هذه الدول يدفع الى الاعتقاد ان القروض الماكروية والقروض الصغيرة (SMALL AND MICRO FINANCE) قد تكون هي الوسيلة الفضلى لاشراك هؤلاء في العملية المصرفية. وتضيف الارقام انه على سبيل المثال يفضل 49% من البالغين في الجزائر و54% في المغرب الحصول على قروض ذات طابع اسلامي حتى ولو كانت هذه القروض اعلى كلفة من نظيراتها في الانظمة المالية التقليدية. ويفيد تقرير اعدته للجنة الاستشارية لمساعدة الفراء (CONSULTATIVE GROUP TO ASSIST THE POOR- CGAP) بين عام 2007 و 2012 ان زيادة الطلب على هذه القروض تطور من 500 الف طلب الى حوالي 3ر1 مليوناً. وتعتبر هذه الارقام محافظة اذ انها تشمل احصاءات 13 بلداً فقط من اصل 57 في دول المنظمة وهي لا تأخذ بالاعتبار دول رئيسية فيها مثل تركيا وايران التي تملك انظمة متطورة للصيرفة الاسلامية. ويقول التقرير ان هذه الارقام تؤكد الحاجة الى تطوير ادوات مالية مكروية متخصصة اذ ان الاحصاءات توشر الى وجود 700 مليون مسلم في فقر مدقع يعيشون بأقل من دولارين في اليوم! ويشير التقرير الى ان صعوبة

التعامل مع المؤسسات المالية الاسلامية من حيث الشفافية واعتماد المعايير المتجانسة بينها يزيد من توسع الشمول المالي ليطال غالبية اكبر من السكان. فعلى سبيل المثال تفيد الارقام ان نسبة 48% فقط من البالغين في الجزائر ومصر وتونس والمغرب واليمن والذين يعلمون بوجود هذه المصارف اصلا! وزيادة على هذه الوقائع فان كلفة التمويل الاسلامي هي اعلى من نظيرتها في الانظمة المالية التقليدية .